

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 43 @ وَبِمَا أَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ السَّيِّئَةُ سُردَتِ شَرْحًا نَظِيرَةً
لِلْمَادَّةِ (653) فَكَانَ مِنَ الْمُتَنَاسِبِ أَنْ تُورَدَ مَتْنًا عَقِبَ
الْمَادَّةِ (697) . وَلَيْسَ كُنْ مَعْلُومًا كَمَا أَنْ حَوَالَةَ الدَّيْنِ
مُؤَجَّزَةً بِالْمُدَّةِ السَّيِّئَةِ كَانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّزًا بِهَا كَانَ صَحِيحَةً
فَحَوَالَتُهُ بِمُدَّةٍ أَزِيدَ أَوْ أَنْقَصَ صَحِيحَةً أَيْضًا (الْهِنْدِيَّةُ
فِي الْمُحَالِ الْمَزْبُورِ) وَالْحُكْمُ فِي الْكَفَالَةِ أَيْضًا هَكَذَا ,
أُظْهِرَ الْمَادَّةِ (654) . وَكَمَا أَنْ حَوَالَةَ الدَّيْنِ الْمُعْجَلِ
جَائِزَةٌ فَحَوَالَتُهُ مُؤَجَّزًا جَائِزَةٌ أَيْضًا , مَثَلًا لَوْ أَحَالَ شَخْصٌ
دَيْنَهُ النَّاشِئَ مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ عَلَى آخَرٍ مُؤَجَّزًا لِمُدَّةٍ سَنَةٍ
وَاحِدَةٍ يَصِحُّ , وَيَكُونُ الْأَجَلُ بِحَقِّ الْمُحَالِ عَلَيْهِ مُعْتَبَرًا ,
وَلَكِنْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ إِذَا عَادَ الدَّيْنُ إِلَى الْمُحَالِ لِسَبَبٍ
وَفَاةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ مُفْلِسًا بِنَاءً عَلَى التَّفْصِيلَاتِ الْوَارِدَةِ فِي
شَرْحِ الْمَادَّةِ (69) يَعُودُ بِصِفَتِهِ الْأُولَى (مُعْجَلًا) , إِنْ
إِحَالَةُ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ دَيْنَ الصَّبِيِّ الْمُعْجَلِ مُؤَجَّزًا غَيْرُ
صَحِيحَةٍ أُظْهِرَ الْمَادَّةِ (58) . وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الدَّيْنُ
نَاشِئًا عَنْ عَقْدِ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ فَلِإِحَالَتِهِ مُؤَجَّزًا تَجُوزُ عِنْدَ
الشَّيْخَيْنِ , رَاجِعُ شَرْحِ الْمَادَّةِ (685) . وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ
بِالْأَجَلِ فِي الْحَوَالَةِ لَازِمًا كَمَا هِيَ فِي الْكَفَالَةِ فَجَهَالَتُهُ
جَهَالَةٌ يَسِيرَةٌ جَائِزَةٌ أَيْضًا (رَدُّ الْمُخْتَارِ) , رَاجِعُ شَرْحِ
الْمَادَّةِ (625) . تَأْجِيلُ عَقْدِ الْحَوَالَةِ - يُسْتَفَادُ مِنْ
التَّفْصِيلَاتِ الْآتِيَةِ أَنْ تَأْجِيلَ عَقْدِ الْحَوَالَةِ غَيْرُ جَائِزٍ بَلْ
الصَّحِيحُ كَمَا ذُكِرَ سَابِقًا هُوَ تَأْجِيلُ الْمُحَالِ بِهِ فِي عَقْدِ
الْحَوَالَةِ . وَلَوْ كَانَ الْمُحَالُ بِهِ قَرْضًا (التَّنْوِيرُ وَالذُّرُورُ
الْمُخْتَارُ) . - * * * * (الْمَادَّةُ 698) : لَيْسَ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ
أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُحَالِ قِيلَ أَدَاءَ الدَّيْنِ . وَإِذَا رَجَعَ عَلَيْهِ
فَإِنْ نَسَمَا يَرْجِعُ بِالْمُحَالِ بِهِ يَعْنِي أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُحَالِ
الْجِنْسَ الَّذِي أَجَّلَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ , وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ

بِإِلْمُؤَدِّي ، مَثَلًا لَوِ أُوْحِيلَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ فِضَّةٌ وَأَعْطَى ذَهَبًا
 يَأْخُذُ فِضَّةً ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِالذَّهَبِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا
 أَدَّى أَمُومًا وَلَا وَاشْيَاءَ أُخَرَ يَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ الَّتِي أُحِيلَتْ . لَا
 يَحِقُّ لِلْمُحَالِّ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ قَبْلَ أَدَاءِ الدَّيْنِ
 إِلَى الْمُحَالِّ لَهُ حَتَّى لَوْ أَنَّ شَخْصًا بَعْدَ أَنْ قَبِلَ مِنْ آخَرَ عَلَى
 نَفْسِهِ حَوَالَةً بِمُدَّةٍ أَحَالَهَا عَلَى شَخْصٍ آخَرَ مُؤَجَّلَةً
 بِمُدَّةٍ أَرَزَّ يَدَ أَوْ أَرْزَقَصَ فَلَيْسَ لِلشَّخْصِ الْمُحَالِّ عَلَيْهِ أَنْ
 يَرْجِعَ عَلَى الْمُحِيلِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْمُحَالِّ بِهِ مِنْ الشَّخْصِ
 الْآخَرَ الْمَذْكُورِ . وَلَكِنْ ذُكِرَ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (691) أَرَزَّهُ إِذَا
 ضُويِقَ مِنْ قَبْلِ الْمُحَالِّ لَهُ يُضَايِقُ هُوَ أَيْضًا الْمُحِيلَ وَإِذَا
 احْتَالَ رَجُلٌ بِالْمَالِ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ أَحَالَهُ عَلَى
 آخَرَ إِلَى أَجَلٍ مِثْلَ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ
 يَرْجِعَ عَلَى الْأَصِيلِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الطَّالِبُ (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ
 الثَّانِي) . وَإِذَا كَانَتْ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُحِيلِ وَرِضَاهُ كَانَتْ
 لِلْمُحَالِّ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُحِيلِ بَعْدَ أَنْ يُؤَدِّيَ
 الْمُحَالِّ بِهِ إِلَى الْمُحَالِّ لَهُ . وَسَبَبُ الرُّجُوعِ هُوَ : أَرَزَّهُ أَدَّى
 دَيْنَ الْمُحِيلِ بِأَمْرِهِ رَاجِعُ الْمَادَّةِ (657) وَشَرَحَهَا ، مَثَلًا لَوِ
 أُحِيلَ مِنْ قَبْلِ الْمُحِيلِ عَلَى الْمُحَالِّ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ فِضَّةٍ .
 أَعْطَى الْمُحَالُّ عَلَيْهِ إِلَى الْمُحَالِّ لَهُ بِطَرِيقَةٍ بَيَعِ الصَّرْفِ
 ذَهَبًا يَأْخُذُ مِنْ الْمُحِيلِ فِضَّةً ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَهُ
 بِالذَّهَبِ ، وَبِالْعَكْسِ إِذَا أُحِيلَ دَرَاهِمُ ذَهَبِيَّةً وَأَعْطَى الْمُحَالُّ
 عَلَيْهِ فِضَّةً يَأْخُذُ مِنْ الْمُحِيلِ ذَهَبًا ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ
 بِالْفِضَّةِ .